الأمم المتحدة

A/59/483/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٥ (ج) من جدول الأعمال

# التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

## تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس **أبريها** (إثيوبيا)

## أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٥ (انظر A/59/483، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسات ١٨ و ٢٧ و ٣٢ و ٣٦، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ و ١٥ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/59/SR.18 و 27 و 32 و 36).

## ثانيا – النظر في المقترحات

### ألف – مشروعا القرارين A/C.2/59/L.7 و A/C.2/59/L.31

٢ – في الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك واليابان مشروع قرار بعنوان ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' (A/C.2/59/L.7) وفيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثمانية أجزاء تحت الرمز A/59/483 و Add.1-7.

181204 181204 04-64916 (A)
*0464916*

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٩/٢٢ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٤٩/٢٢ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١،

''**وإذ تؤكد من جديد** أن الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، لكن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص على البلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

''**وإذ تسلم** بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها للحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

''**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ازدياد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

''**وإذ تؤكد** أن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

''**وإذ تؤكد** أهمية النهوض بتنفيذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بقابلية التأثر وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

''١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

”٢ - **ترحب** بعملية التحضير الجارية لمؤتمر القمة العالمي للحد من الكوارث، المزمع عقده في كوبي، باليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

”٣ - **تحيط علما مع التقدير** بالتبرع السخي الذي أعلنته حكومة اليابان لتغطية تكاليف المؤتمر العالمي وتدعو المجتمع الدولي لتقديم تبرعات لتيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في هذا الحدث؛

”٤ - **تكرر دعوتها** للدول الأعضاء وجميع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، ولا سيما أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر العالمي؛

”٥ - **تشجع** المجموعات الرئيسية، على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١، على الإسهام أكثر في المؤتمر العالمي والمشاركة فيه بنشاط، وفقا للنظام الداخلي الذي وافقت عليه لجنته التحضيرية؛

”٦ - **تؤكد** أهمية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية، على جميع المستويات، وأهمية إدماج الحد من الكوارث في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

”٧ - **تؤكد أيضا** ضرورة تحسين فهم أسباب الكوارث وجمع معارف أفضل عنها، وبناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال أمور من بينها نقل الخبرات والمعارف التقنية وتبادلها، والحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسساتية، بما في ذلك المنظمات الأهلية؛

”٨ - **تطلب** إلى الحكومات وضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز اتصال للحد من الكوارث وتعزيزها حيثما كانت موجودة من قبل، وتحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز الخدمات الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية لكفالة هذا الدعم؛

”٩ - **تطلب** إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، أن يستعرض سنويا الأعمال التي

تقوم بها الأفرقة العاملة بغية كفالة أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهداف الاستراتيجية؛

''١٠ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

''١١ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني للاستراتيجية وتقديم ما يلزم من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها، لضمان الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث وأفرقتها العاملة؛

''١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية في حدود الموارد الموجودة، كي يتسنى للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية أداء عملها بفعالية؛

''١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن نتائج المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث وذلك في إطار البند المعنون 'التنمية المستدامة'.''

٣ - وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض الميسِّر، ستيفانو توسكانو (سويسرا)، باسم نائبة رئيس اللجنة، إيفا أنزورغ (بولندا) مشروع قرار بعنوان ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' (A/C.2/59/L.31). مقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.7. ولدى عرض مشروع القرار، أدخلت نائبة الرئيس تصويبات شفوية على مشروع القرار بشطب عبارة ''المعني بالأعمال التحضيرية'' الواردة في الفقرة التاسعة من الديباجة بعد عبارة ''الفريق العامل''، وبإضافة كلمة ''هيوغو'' بعد كلمة ''كوبي'' الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، تلا أمين اللجنة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/59/L.31.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ممثل كل من شيلي وبيرو ببيان.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.31، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الأول).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار (A/C.2/59/L.31)، سُحب مشروع القرار A/C.2/59/L.7 من طرف مقدميه.

## باء - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.8 و A/C.2/59/L.23

٨ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك مشروع قرار بعنوان ''التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو'' (A/C.2/59/L.23) وفي ما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٢/٢٠٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/١٩٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/١٩٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩، و٢٠٠٠/٣٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

''**وإذ تلاحظ** أن ظاهرة إلنينيو لها طابع متكرر وأنها يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق يمكن أن تلحق آثارا خطيرة بالبشرية،

''**وإذ تؤكد من جديد** أهمية وضع استراتيجيات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الأضرار التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية الناشئة عن ظاهرة إلنينيو وتخفيفها وإصلاحها،

''**وإذ تلاحظ** أن التطورات التكنولوجية والتعاون الدولي قد عززا القدرة على التنبؤ بظاهرة إلنينيو وبالتالي إمكانات اتخاذ إجراءات وقائية للتخفيف من آثارها السلبية،

''**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)، ولا سيما الفقرة ٣٧ '١' منها،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ولا سيما الفرع المعنون ”التعاون الدولي من أجل الحد من آثار ظاهرة النينيو“؛

”٢ - **ترحب** بالجهود التي بذلتها حكومة إكوادور، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والتي أدت إلى إنشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة إلنينيو، في غواياكيل، إكوادور، وافتتاحه في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتشجع تلك الأطراف على مواصلة جهودها لتطوير المركز؛

”٣ - **تطلب** إلى الأمين العام وأجهزة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما تلك المشاركة في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، اتخاذ التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لدعم إنشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة إلنينيو، وتشجع المجتمع الدولي على ذلك، وتدعوه إلى تقديم المساعدة العلمية والتقنية والمالية وإلى التعاون لتحقيق هذا الهدف، وكذلك إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المراكز الأخرى المكرسة لدراسة ظاهرة إلنينيو؛

”٤ - **تشجع** المركز على تعزيز صلاته، حسب الاقتضاء، بالدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والخدمات المائية في منطقة أمريكا اللاتينية، واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، ومعهد البلدان الأمريكية لبحوث التغير العالمي، والمعهد الدولي لبحوث التنبؤ بالمناخ، وبالمنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى ذات الصلة المهتمة بدراسة المناخ، مثل المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومركز مراقبة الجفاف، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث التغير العالمي، والمراكز الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لكفالة استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الكفء والفعال؛

”٥ - **تشدد** على أهمية الحفاظ على نظام رصد إلنينيو/التذبذب الجنوبي ومواصلة إجراء البحوث المتعلقة بالأحداث الجوية البالغة الشدة، وتحسين مهارات التنبؤ، ووضع سياسات ملائمة للتخفيف من آثار ظاهرة إلنينيو وغيرها من الأحداث الجوية البالغة الشدة، وتؤكد على الحاجة إلى مواصلة تطوير وتعزيز هذه القدرات المؤسسية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

”٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘.“

٩ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض الميسِّر ستيفانو توسكانو (سويسرا)، باسم نائبة رئيس اللجنة إيفا أنزورغ (بولندا) مشروع قرار بعنوان ''التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو''مقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.8.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.23 (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.23، سُحب مشروع القرار A/C.2/58/L.8 من طرف مقدميه.

## جيم - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.11 و A/C.2/59/L.45

١٢ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار بعنوان ''الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها'' (A/C.2/59/L.11) وفيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقرارها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

''**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي، المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

''**وإذ تسلِّم** بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من تفاقم قلة مناعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية، ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث ومواصلة تعزيزها،

''**وإذ تلاحظ** أن البيئة العالمية لا تزال تعاني من التدهور مما يفاقم حالات الضعف الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية،

''**وإذ تضع في اعتبارها** مختلف طرق وأشكال تأثر جميع الدول، ولا سيما البلدان الأقل مناعة، بالأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل، والثورات البركانية،

والظواهر الجوية القصوى كموجات الحر، والجفاف الشديد والفيضانات والزوابع، وظاهرة النينيو/النينيا التي لها تأثير على نطاق عالمي،

''**وإذ تدرك** أن أثر الكوارث الطبيعية على مزيد من البلدان المعرضة للخطر أصبح يشكِّل عقبة كأداء في وجه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لا سيما تلك التي تتعلق بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية،

''**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء الزيادة الكبيرة في تواتر الظواهر الجوية القصوى وشدتها وما يرافقها من كوارث طبيعية، مع آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛ وإذ تعرب أيضا عن قلقها من أن هذا الاتجاه قد يستمر في المستقبل،

''**وإذ تضع في اعتبارها** ضرورة معالجة الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية المتصلة بها والحد منها بصورة متسقة وفعالة،

''**وإذ تعرب** عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية الضخمة للأخطار الطبيعية الشديدة، ومنها الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية المتصلة بها، التي ما زالت تعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصا في البلدان النامية،

''**وإذ تدرك** أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقع في أشد مناطق العالم تعرضا من حيث شدة وتواتر الكوارث الطبيعية والبيئية وآثارها المتزايدة، وتواجه على نحو غير متكافئ عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية شديدة،

''**وإذ تشدد** على ضرورة أن تتأهب السلطات الوطنية للكوارث ولجهود التخفيف منها، وبخاصة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ليتسنى زيادة تصدي السكان للكوارث والحد من أخطارها عليهم وعلى سبل رزقهم وعلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية،

''**وإذ تلاحظ** ضرورة إقامة تعاون دولي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية المتصلة بها، وبخاصة في البلدان النامية،

''١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبخاصة الفرع المتعلق بالكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها؛

”٢ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة استكشاف سبل ووسائل، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنية، للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية القصوى، وبخاصة في البلدان النامية القليلة المناعة، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة عملها بهذا الشأن؛

”٣ - **تشدد** على أهمية قيام المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية بإنفاذ الأحكام ذات الصلة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها، وكذلك نتائج استعراض استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وسائر العمليات ذات الصلة، آخذا في الاعتبار الأهمية الحيوية لمعالجة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٤ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية خطوات ملموسة للحد من أخطار الكوارث وقابلية جميع البلدان للتأثر بها، ولا سيما البلدان النامية، بطرق منها تقديم المساعدة التقنية والمالية، وكذلك تعزيز الآليات المؤسسية أو إنشاؤها، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، حسب الاقتضاء؛

”٥ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، بتعزيز بناء القدرات في أشد المناطق ضعفا، لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تزيد من قلة مناعتها، وتشجع المجتمع الدولي على أن يوفر في هذا الصدد مساعدة فعالة للبلدان النامية؛

”٦ - **تشجع أيضا** فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على دعم التنسيق بشأن تعزيز الحد من الكوارث وكذلك إتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الطبيعية الشديدة والكوارث ومواطن الضعف المتصلة بالأحوال الجوية القصوى؛

”٧ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية الأقل مناعة بوجه خاص، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة لتغير المناخ في نظم البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية فيها؛

''٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار في فرع مستقل من تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' من البند المعنون 'التنمية المستدامة'.''

١٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت نائبة رئيس اللجنة، إيفا أنزورغ (بولندا) مشروع قرار بعنوان ''الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها'' (A/C.2/59/L.45) قدمته على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.11. وفي معرض تقديمها لمشروع القرار، أدخلت نائبة الرئيس تصويبات شفوية على مشروع القرار وذلك بالاستعاضة عن عبارة ''استراتيجيات التأهب لمواجهة الكوارث واستراتيجيات للتخفيف من حدتها'' الواردة في الفقرة ١٠ من الديباجة بعبارة ''التأهب لمواجهة الكوارث والتخفيف من حدتها''؛ وبإضافة العبارة التالية ''والمتصلة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' في الفقرة ٤ من المنطوق بعد عبارة ''البرامج الوطنية المعنية بالحد من الكوارث''؛ وبإضافة العبارة التالية ''والمتصلة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث''في الفقرة ٥ من المنطوق بعد عبارة ''التابعة لكل منها والمعنية بالحد من الكوارث''، وبالاستعاضة عن عبارة ''مع تسخير جميع الموارد'' بعبارة ''مع الاستفادة من جميع الموارد''.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.45 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثالث)

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.45 سُحب مشروع القرار A/C.2/59/L.11 من طرف مقدميه.

## ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

## مشروع القرار الأول

## الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة الكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

**وإذ تشير أيضا** إلى **إدراج البند** المعنون ”إدارة الكوارث وقلة المناعة إزاءها“ في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة[(١)]،

**وإذ تؤكد من جديد** أن الكوارث الطبيعية على الرغم من أنها تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، فإن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

**وإذ تسلم** بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة من أجل **بناء القدرة على مقاومة** الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد الآثار المترتبة عليها في السنوات الأخيرة مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات المعرضة للتأثر في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف.

**وإذ تسلم** بالحاجة إلى مواصلة تطوير فهم طبيعة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية التي تزيد من حدة قابلية تأثر المجتمعات بالكوارث الطبيعية، ومعالجتها، وبناء قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة مخاطر الكوارث، وتعزيزها بشكل أكبر،

**وإذ تشدد** على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، هو عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تؤكد** أهمية النهوض بتنفيذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٢]، والأحكام ذات الصلة الواردة فيها، بشأن القابلية للتأثر، وتقييم المخاطر، وإدارة الكوارث،

**وإذ تلاحظ** العمل الجاري الذي تقوم به جميع الأفرقة العاملة التي أنشأتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من آثار الكوارث، وهي الفريق العامل المعني بتغير المناخ والحد من الكوارث، والفريق العامل المعني بالحد من الكوارث في أفريقيا، والفريق العامل المعني بتقييم المخاطر والقابلية للتأثر، وآثار الكوارث، والفريق العامل للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٣]؛

٢ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى النظر في تقييم مخاطر الكوارث باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٣ - **ترحب** بالعمل الذي تقوم به العملية التحضيرية الجارية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث، الذي سيعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٤ - **تحيط علما مع التقدير** بالتبرع السخي الذي أعلنته حكومة اليابان لتغطية تكاليف المؤتمر العالمي، وترحب بما تم تقديمه فعلا من تبرعات لتسهيل مشاركة ممثلي البلدان النامية، لا سيما ممثلي أقل البلدان نموا، في ذلك الحدث، وتدعو الدول التي لم تسهم بعد بتبرعات بأن تقوم بذلك؛

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/59/228.

٥ - **تكرر** دعوتها للدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، ولا سيما فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر العالمي؛

٦ - **تشجع** المجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١[٤] على زيادة الإسهام في المؤتمر العالمي والمشاركة فيه بنشاط، وفقا للنظام الداخلي الذي وافقت عليه لجنته التحضيرية؛

٧ - **تؤكد** أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين المؤسسات ذات الصلة، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، سواء في التحضير للمؤتمر العالمي أو متابعة نتائجه، داخل نطاق ولايتها ومع مراعاة ما لديها من مزايا نسبية، وضرورة تفادي أي ازدواجية في العمل؛

٨ - **تؤكد أيضا** أن تواصل التعاون والتنسيق بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

٩ - **تسلم** بأهمية الربط بين إدارة مخاطر الكوارث والأُطر الإقليمية، حسب الاقتضاء، كالربط مثلا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لمعالجة المسائل المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية المستدامة؛

١٠ - **تسلم أيضا** بأهمية دمج المنظور الجنساني، فضلا عن إشراك المرأة في وضع تصور لجميع مراحل إدارة الكوارث، وتنفيذه، لا سيما في مرحلة الحد من الكوارث؛

١١ - **تؤكد** أهمية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية، على جميع المستويات، وأهمية إدماج الحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

١٢ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل وبناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال أمور من بينها نقل الخبرات والمعارف التقنية

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وتبادلها، والحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛

١٣ - **تسلم** بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من الكوارث، وتوصي بتنفيذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر الذي عقد في بون، ألمانيا، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتحيط علما بالعمل الإضافي الذي أنجز في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء برنامج في بون لتعزيز الإنذار المبكر[٥]،

١٤ - **تطلب** إلى الحكومات وضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز اتصال للحد من الكوارث، وتشجع على أن يجري في إطار تلك البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتشجع الحكومات على تعزيز ما هو موجود فعلا من هذه البرامج، وتحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز الخدمات الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية لكفالة هذا الدعم؛

١٥ - **تطلب** إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، أن يواصل إجراء استعراض سنوي للأعمال التي تقوم بها الأفرقة العاملة بغية كفالة أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهداف الاستراتيجية؛

١٦ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني للاستراتيجية وتقديم ما يلزم من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها، لضمان الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث وأفرقتها العاملة؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية، في حدود الموارد المتاحة، كي يتسنى للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية أداء عملها بفعالية؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، وذلك في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(٥) A/CONF.206/PC(II)/4، الفقرة ١٤ '٩'.

## مشروع القرار الثاني

## التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة إلنينيو

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٢/٢٠٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/١٩٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/١٩٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩، و٢٠٠٠/٣٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

**وإذ تلاحظ** أن ظاهرة إلنينيو لها طابع متكرر وأنها يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق يمكن أن تلحق آثارا خطيرة بالبشرية،

**وإذ تؤكد من جديد** أهمية وضع استراتيجيات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الأضرار التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية الناشئة عن ظاهرة إلنينيو وتخفيفها وإصلاحها،

**وإذ تلاحظ** أن التطورات التكنولوجية والتعاون الدولي قد عززا القدرة على التنبؤ بظاهرة النينيو وبالتالي إمكانات اتخاذ إجراءات وقائية للتخفيف من آثارها السلبية،

**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[(١)] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)[(٢)]، ولا سيما الفقرة ٣٧ '١' منها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[(٣)]، ولا سيما الفرع المعنون ''التعاون الدولي من أجل الحد من آثار ظاهرة إلنينيو''؛

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03/II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/59/228.

٢ - **ترحب** بالجهود التي بذلتها حكومة إكوادور، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والتي أدت إلى إنشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة إلنينيو، في غواياكيل، إكوادور، وافتتاحه في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتشجع تلك الأطراف على مواصلة جهودها لتطوير المركز؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام وأجهزة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما تلك المشاركة في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، اتخاذ التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لدعم إنشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة إلنينيو، وتشجع المجتمع الدولي على ذلك، وتدعوه إلى تقديم المساعدة العلمية والتقنية والمالية وإلى التعاون لتحقيق هذا الهدف، وكذلك إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المراكز الأخرى المكرسة لدراسة ظاهرة إلنينيو؛

٤ - **تشجع** المركز على تعزيز صلاته، حسب الاقتضاء، بالدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والخدمات المائية في منطقة أمريكا اللاتينية، واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، ومعهد البلدان الأمريكية لبحوث التغير العالمي، والمعهد الدولي لبحوث التنبؤ بالمناخ، وبالمنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى ذات الصلة المهتمة بدراسة المناخ، مثل المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومركز مراقبة الجفاف، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث التغير العالمي، والمراكز الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لكفالة استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الكفء والفعال؛

٥ - **تؤكد** أهمية الحفاظ على نظام رصد إلنينيو/التذبذب الجنوبي ومواصلة إجراء البحوث المتعلقة بالأحداث الجوية البالغة الشدة، وتحسين مهارات التنبؤ، ووضع سياسات ملائمة للتخفيف من آثار ظاهرة إلنينيو وغيرها من الأحداث الجوية البالغة الشدة، وتؤكد على الحاجة إلى مواصلة تطوير وتعزيز هذه القدرات المؤسسية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

## مشروع القرار الثالث

## الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقرارها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[(١)] وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٢)]، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي، المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

**وإذ تسلِّم** بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تفضي إلى تفاقم قلة مناعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية، ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث ومواصلة تعزيزها، وزيادة مرونتها في مواجهة المخاطر المقترنة بالكوارث،

**وإذ تلاحظ** أن البيئة العالمية لا تزال تعاني من التدهور مما يفاقم حالات الضعف الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية،

**وإذ تضع في اعتبارها** مختلف طرق وأشكال تضرر جميع الدول، ولا سيما البلدان الأقل مناعة، بالأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل، والثورات البركانية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة من قبيل موجات الحر، والجفاف الشديد والفيضانات والزوابع، وظاهرتي إلنينيو ولانينيا اللتين تحدثان تأثيرا عالميا،

**وإذ تدرك** أن أثر الكوارث الطبيعية في البلدان القليلة المناعة، يشكل، في جملة أمور، عقبة كأداء في وجه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(٣)]، لا سيما تلك التي تتعلق بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وعنف الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية في بعض مناطق العالم، مع ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية جمة، لا سيما في البلدان النامية بتلك المناطق،

**وإذ تضع في اعتبارها** ضرورة معالجة الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية والحد منها بصورة متسقة وفعالة،

**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء تزايد الآثار السلبية للأخطار الطبيعية الشديدة، ومن ضمنها الزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية، التي ما زالت تعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، خصوصا في البلدان النامية،

**وإذ تشدد** على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من المخاطر، بما فيها التأهب لمواجهة الكوارث والتخفيف من حدتها، واستحداث نظم للإنذار المبكر على جميع المستويات، وإدماج هذه الاستراتيجيات، حيثما أمكن، في الخطط الإنمائية الوطنية، وخاصة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وذلك لتعزيز مرونة السكان في مواجهة الكوارث والحد من أخطارها عليهم وعلى سبل عيشهم وعلى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية،

**وإذ تدرك** أن إيجاد مؤسسات وآليات وقدرات أقوى، بما في ذلك على صعيد المجتمع المحلي، باستطاعتها أن تبني بانتظام المرونة في مواجهة الأخطار والكوارث، أمر لا بد منه للحد من هذه الأخطار وقلة مناعة السكان إزاء الكوارث،

**وإذ تلاحظ** ضرورة إقامة تعاون دولي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية، خصوصا في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٤]، وبخاصة الفرع الثاني المتعلق بالكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها؛

٢ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة استكشاف السبل والوسائل، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنية، بغرض الحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما فيها الآثار الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، خصوصا في البلدان النامية القليلة المناعة، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة عملها في هذا الشأن؛

---

(٤) A/58/228.

٣ - **تشدد** على أهمية أن ينتهي المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية من استعراض استراتيجية يوكوهاما وخطة عمله، وذلك بهدف تحديث الإطار التوجيهي المتعلق بالحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين، وتحديد الأنشطة الخاصة الرامية إلى ضمان تنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٢] بشأن قلة المناعة وتقييم الأخطار والتصدي للكوارث، آخذة في الاعتبار الأهمية الحيوية لمعالجة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]؛

٤ - **تؤكد** على أن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية ينبغي أن يتخذ، في نطاق ولايته المبيَّنة في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، توصيات ملموسة تهدف إلى الحد من أخطار الكوارث ومن قلة مناعة جميع البلدان إزاءها، ولا سيما البلدان النامية، عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية، وكذلك من خلال تعزيز البرامج الوطنية المعنية بالحد من الكوارث والمتصلة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أو إنشاء الآليات المؤسسية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، حيثما أمكن؛

٥ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال البرامج الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية التابعة لكل منها والمعنية بالحد من الكوارث والمتصلة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، بتعزيز بناء القدرات في أقل المناطق مناعة، لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تزيد من قلة مناعتها، وعلى أن تتخذ التدابير التي تمكنها من التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف معها، بما فيها تلك المرتبطة بالزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وتشجع المجتمع الدولي على أن يوفر في هذا الصدد مساعدة فعالة للبلدان النامية؛

٦ - **تشجع أيضا** فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة دعم تنسيق الأنشطة الهادفة إلى تشجيع الحد من الكوارث وإتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الطبيعية الشديدة والكوارث المتصلة بالأحوال الجوية الشديدة الوطأة وقلة المناعة؛

٧ - **تؤكد** أهمية إقامة تعاون وتنسيق وثيقين فيما بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين المناسبين، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات تستهدف التصدي للكوارث، بما في ذلك إنشاء نظم الإنذار المبكر، حيثما أمكن، مع الاستفادة من جميع الموارد والخبرات المتاحة لهذا الغرض؛

٨ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٥] والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٦] على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية القليلة المناعة بوجه خاص، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة لتغير المناخ في نظم البلدان النامية الاجتماعية - الاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية فيها؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار في فرع مستقل من تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٤]، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٦) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.